السوفياتي وحلفاءه (*A Report to the National Security Council by the Excutive Secretary on "Provision of a Police Force for Jerusalem"*, 16/11/1948).

وأوضح وزير الخارجية لنائبه لوفيت المبادىء التي يستند اليها الموقف الاميركي تجاه فلسطين في الجمعية العامة، والتي وضعها الوفد الاميركي بناء على توجيهات الرئيس، وهي ان «الولايات المتحدة تدعم اسرائيل كدولة كاملة الاستقلال». وبما ان قرار الجمعية العامة، في ١٩٤٧/١١/٢٩، وضع «تحديدات» على استقلالها، كمسألة الوحدة الاقتصادية مع الدولة العربية، فيجب، الآن، معاملة اسرائيل «على قدم المساواة» مع الدول الاخرى (*Foreign Relations of United States..., op. cit.*, p. 1595, 15/11/1948).

وأكد مارشال ان الوفد الاميركي يدعو الى «الاّ تتبنى الجمعية العامة أي قرار يحدد الحدود في فلسطين»؛ بل يجب ان تطلب الجمعية العامة من العرب والاسرائيليين الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل الى تسوية بشأن الحدود. أما بشأن الجزء العربي من فلسطين، فاقترح مارشال ان «الاكثر ملاءمة، الآن، هو ضم الاجزاء العربية من فلسطين الى دولة، أو اكثر، من الدول العربية... وفي ضوء هذا، واعتبارات اخرى، يطلب من الجمعية العامة ان تجري تعديلات على حدود التقسيم بهذا المعنى، ويجب عليها، كذلك، ان توصي بأن تجرى المفاوضات، اما مباشرة بين الاطراف المعنية، او من خلال لجنة مصالحة» (**المصدر نفسه**).

واعاد الرئيس ترومان تأكيد الموقف الاميركي من التوسع الصهيوني، في برقيته الى الوفد الاميركي لدورة الجمعية العامة، التي جاء فيها: «لحسن الحظ، ما زلنا قادرين على الاستمرار في تأييد كل النقاط السبع في خطة برنادوت واستنتاجاته الخاصة... باستثناء توصيته المتعلقة بحدود اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص ١٥٩٨، ١٩٤٨/١١/١٧).

أما الموقف البريطاني، فقد تضمّنته برقية السفير الاميركي في لندن، دوغلاس، الى وزير الخارجية، الذي كان وقتها في باريس، في ١٩٤٨/١١/١٨. قال دوغلاس انه اجتمع مع رئيس وزراء بريطانيا، اتلي، الذي اخبره بأن حكومته ترى ان «النقب اشبه ما يكون بالخنجر الذي يقسم العالم العربي الى قسمين»، وان بريطانيا «تشعر، بقوة، ان من الخطأ الجسيم اعطاءه لليهود للاسباب التالية:

«○ العرب... ليسوا في وضع يمكنهم من الدفاع عن مصالحهم بدون مساعدة من بريطانيا؛ وهذه المساعدة يمكن ان تكون اسهل على التقديم، اذا اعطي النقب لشرق الاردن، أو مصر.

«○ بينما تأمل هيئة الاركان المشتركة البريطانية ان تكون الحكومة المؤقتة الاسرائيلية حكومة صديقة، فانها ترى من غير المأمون الاعتماد عليها لمنح بريطانيا قواعد، او تسهيلات، جوية في النقب، مع حرية المرور اليها في جميع الظروف.

«○ ان للعرب، ولشرق الاردن وبالذات، حقاً لا ينازع في نافذة على المتوسط او خليج العقبة، مع ممر بعرض كاف للوصول اليها.

«○ ان مصاعب بريطانيا في مصر، في ما يتعلق بالمعاهدة التي ستنتهي مدتها في العام ١٩٥٦، ومعاهدة الوصاية البريطانية على سيرينايكا [امارة برقة الليبية] مجهولة المصير، تجعل من النقب هاماً، بشكل خاص في هذا الوقت. وحتى مع استمرار الوصاية البريطانية على سيرينايكا، فان اهمية بقاء النقب مع حليف، أو حلفاء، لبريطانيا هو امر حيوي للخطط الاستراتيجية البريطانية والاميركية على حد سواء» (**المصدر نفسه**، ص ١٦١٠).

وفي ١٩٤٨/١٢/١١، صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار بخصوص انشاء لجنة مصالحة بين العرب واسرائيل؛ وادخل على القرار تعديل، قدمته استراليا باسم سبع دول غربية، «يلغي جميع الاشارات، في القرار، التي تتطرق الى ذكر قرار التقسيم واقتراحات برنادوت كأساس للتسوية الحدودية». صوّت مع القرار ٣٥ عضواً، وعارضه ١٥، وامتنع ثمانية عن التصويت. وكان المعارضون هم الدول العربية والدول الاشتراكية وبعض البلدان الصديقة (**المصدر نفسه**).